المُضى قدماً للأمام

لقد تم تصنيف توصيات عملية للتحرك والمضي قدماً للأمام وفقاً لدعائم ثلاث فيما يتعلق بمسائل مالية وتنظيمية ومسائل ذات صلة بأصحاب المصالح. وقد تم عرض هذه الدعائم والركائز الثلاث بإيجاز أدناه على شكل قائمة تحقق مرجعية لاتخاذ إجراءات. وتتوفر معلومات تفصيلية على نحو أكبر حول هذه الدعائم في التقرير القطري للدولة.

ثلاثة مجالات رئيسية للتطوير

تحسين الاستدامة المالية لخدمات المياه

تعزيز وتقوية نزاهة المياه وإشراك أصحاب المصلحة وتعميم مراعاة منظور

تحسين إطار العمل التنظيمي للمياه النوع الاجتماعي

تشمل طرق المضى قدماً للأمام إجراءات:

- لتطوير الهياكل التنظيمية المحسنة لوزارة الطاقة والمياه (MEW) ومؤسسات المياه والصرف الصحي (WSEs) بناء على أدوار ومسؤوليات واضحة وتحسين التنسيق بين وزارة الطَّاقة والميأه وبين مؤسسات المياه والصرف الصَّحي.
- إعادة هيكلة مؤسسات المياه والصرف الصحي لتحقيق مستويات مطلوبة من المصادر البشرية والقدرات لضمان تشغيل وإدارة ملائمة للأصول وتوصيل مياه بالمستويات المثلى للخدمة.
- إعداد خطة مالية استراتيجية لتحديد أولويات البنية التحتية والمبادرات ذات العلاقة بالإدارة حسب ما هو موصوف ووارد في استراتيجية قطاع المياه الوطنية، وترتيبها بناء على أثرها وحاجاتها الاستثمارية. وفي هذا السياق، يجري تحديد معوقات القدرة على تحمل التكاليف من موازنات المستهلك أو الاستعداد للدفع، مستويات متغيرة من الخدمة بموجب سيناريوهات سياسة مختلفة، ... إلخ من أجل تعزيز مصلحة القطاع الخاص.
 - توضيح الترابط وحلقة الوصل بين إطار عمل قانوني خاص بقطاع المياه بما في ذلك قانون المياه الذي لا يزال بانتظار المصادقة عليه، والقانون الجديد لمشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص.
- تطوير نظام تعرفة محسنة مع الأخذ بالحسبان آثارها المحتملة على تجمعات اجتماعية مختلفة (الفقراء، النساء، الشباب) وأن تكون مصحوبة بالاستعداد للدفع وتقييمات القدرة على تحمل التكاليف على المستوى المحلي و/أو على المستوى الوطني.
- تعزيز وتقوية التشاور مع المجتمعات في كافة مراحل التطوير، وتطبيق إطار العمل التنظيمي وتنفيذ مشاريع معيّنة من أجل تحديد وتشخيص مسائل اجتماعية وفنية تكون نابعة عن اختلافات وفوارق في الحاجات والمصالح الاجتماعية-الاقتصادية (مثلاً: الفقراء، النساء، الرجال، الشباب، إلخ) وكذلك لزيادة الثقة في مؤسسات القطاع العام.
- بناء قدرات مخصصة لهؤلاء المختصين في مجال المياه في كامل عملية مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص ويتأتى ذلك عن طريق سن بنود أحكام بفعالية تكون ذات علاقة بالقانون الجديد لمشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص، وضمان بأن يتم تزويد التدريب / بناء القدرات للرجال والنساء على حد سواء؛
- بخصوص مؤسسات المياه والصرف الصحي (WSEs)، شمل وضم الرقابة والضمانات الاجتماعية لتكون جزء من تدريب مشاركة القطاع الخاص (PSP)، وتعزيز مصداقيتها من خلال تقديم نظام إبلاغ حول استخدام واستغلال الإيرادات بحيث يكون نظاماً شفافاً ويمكن الوصول إليه من قبل الجمهور العام.
- الأخذ بعين الاعتبار مقاييس اجتماعية ومؤشرات النوع الاجتماعي، والتي تعتبر فريدة من نوعها لقطاع المياه، لمواد يتم شراؤها لمشاريع بناء على القانون الجديد لمشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص (PPP).
- تقوية مسألة تركيز الحكومة على المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) لتكون بمثابة مُمكِّن لمشاركة كافية للقطاع الخاص في قطاع المياه وتقييم الاحتياجات اللازمة لتوطيد وتدعيم إطار العمل القانوني بهذا الخصوص وبالتحديد فيما يتعلق ويخص الشفافية، مكافحة الفساد، إلخ.
- نشر وتعزيز الوعي والمعلومات الهادفة تجاه القطاع الخاص فيما يتعلق بالفرص والتحديات في قطاع المياه وكذلك بوصفها نقطة تركيز تخص المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تعزيز آليات النزاهة والشفافية في قطاع المياه مثلاً: من خلال آليات مسائلة ورقابية ذات فعالية من أجل تقييم أداء المؤسسات ذات الصلة، ضبط الإجراءات والأعمال غير القانونية (مثل: التوصيلات غير القانونية، الآبار غير القانونية، إلخ)، وضمان وجود إجراءات مستقلة في عملية توظيف طاقم الموظفين وفي العلاقة بين المواطنين ومقدمي الخدمات العامة.

ومن بين ما تم تسليط الضوء عليه في العمل كانت القيمة المضافة والمساهمة في إطار العمل القائم للتشجيع على مشاريع مياه ذات كفاءة بموجب الإجراء البيئي اللبناني التابع لبنك لبنان المركزي. وفي هذا الخصوص، فإن الحوار حول تعزيز دور البنوك قد أشار وأوضح المسائل الهامة التالية:-

- إيجاد طرق ملائمة لإشراك السلطات / البلديات المحلية بشكل فاعل على نحو أكبر لأنها لا تستطيع الاستفادة مباشرة من قروض خضراء يتم تقديمها من قبل بنوك خاصة، منظمة مجتمع مدني، إلخ).
- العمل بشكل متوازي على زيادة وعي مقدمي الطلبات المحتملين حول إمكانية توفر آليات تمويل لمشاريع مياه في لبنان وبنفس الوقت تشجيع البنوك التجارية لأن تكون فاعلة على نحو أكبر في هذه العملية.
- استكمال العمل أعلاه مع بناء القدرات ودعم إضافي نحو مقدمي طلبات محتملين من خلال مركز المعلومات والتدريب على علوم المياه (CIFME).
- تدريب مهنيين ممارسين وكذلك جمهور العامة حول ندرة المياه والحلول المتوفرة (وتشمل نهج وأساليب مبتكرة عن موارد مائية غير تقليدية).

نبذة عن مشروع الحوكمة والتمويل لقطاع المياه المتوسطى

أُطلق عليه عام 2012 من قبل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، *مشروع الحوكمة والتمويل لقطاع المياه المتوسطي، و هو مشروع وجهد* مشترك لكل من الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتتمية (OECD).

ن الهدف من وراء هذا المشروع الإقليمي الذي تمتد فترته لأربع سنوات (2013-2017) هو تشخيص العراقيل والصعوبات الرئيسية للحوكمة من أجل تعبئة وحشد تمويل لقطاع المياه ولدعم تطوير خطط عمل توافقية تكون مبنية على ممارسات عالمية جيدة.

وتم إجراء وتنفيذ مراجعات واستعراضات قُطرية لتحديد تحديات رئيسية للحوكمة تُفضي إلى إيجاد تمويل مستدام بواسطة عمل تقني وفنّي معمّق وحوارات وطنية مستنيرة لأصحاب مصلحة متعددين بتعاون وثيق مع الوزارات المسؤولة عن المياه، في حين أن الحوار الوطني مكِّن من تبادل وتشارك السياسات والخبرات العملية فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط وتشجع على أفضل الممارسات. لقد تم تنفيذ لمشروع من خلال تفاعل أنشطة وطنية وإقليمية بحيث تُغذّي وتصب مخرجات العمل الوطني في الحوار الإقليمي، وتُعزز النتائج والخبرات

إن الشراكات الاستراتيجية مع كل من الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية (Sida)، الصندوق الاستئماني للمؤسسة الأورومتوسطية لاستثمار والشراكة "فيمب" (FTF) التابعة للبنك الأوروبي للاستثمار (EIB). برنامج الشراكة المتوسطية للمؤسسة البيئية العالمية – رنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطُّة عملُ البحر الأبيض المتوسط، وكذلك عنُصر ومكوِّن مبادرة الاتحاد الأوروبي للمياه (MED EUWI) تجاه البحر المتوسط، كان لها دور أساسي وفاعل في الشروع والبدء بالمشروع وأن يجري بتنفيذ فعّال.

تم تطوير هذه الوثيقة الحالية ضمن إطار عمل المشروع .

مشروع الحوكمة والتمويل لقطاع المياه المتوسطي

سُمي المشروع تحت إسم:



تم تنفيذ المشروع من قبل:







صورة الغلاف الأمامي من باب الاحترام لوزارة الطاقة والمياه اللبنانية الوصف: مد شبروح، لبنان











بالنسبة لمشاركة القطاع الخاص مشروع الحوكمة والتمويل لقطاع المياه المتوسطي تستند الوثيقة الحالية على مخرجات حواسة سياسة المياه اللبنانية (2017-2016) التي أجرتها مؤسسة شراكة المياه العالمية-البحر

نبذة عن السياسة

حوكمة المياه في لبنان:

التغلّب على تحديّات الحوكمة

المتوسط (GPW-Med) بالتعاون. تستند الوثيقة الحالية على مخرجات حوار السياسة اللبنانية حول المياه (2017-2016) والذي عقدته الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GPW-Med) بالتعاون مع مشروع إدارة متكاملة ومستدام المتوسط (GPW-Med) – آلية دعم حتى عام 2020 والممول من الاتحاد الأوروبي (SWIM-H2020 SM) وبتعاون وثيق مع وزارة الطاقة والمياه اللبنانية والبنك المركزي اللبناني. وقد أتاح هذا الحوار بناء فهم مشترك فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين حول المجالات الرئيسية للتطوير للوصول إلى تمويل مستدام لقطاع المياه اللبنانيويتأتى ذلك أيضاً من خلال إشراك القطاع الخاص مع التأكيد على أهمية دور البنوك. وتم وصف وتبيان مجموعة من الإجراءات الموجّهة والمُحدِّدة للأهداف في تقرير قطري تحليلي للدولة كما وتستند مجموعة الإجراءات تلك على أفضل الممارسات والأدوات المقرة والمعترف بها دولياً. وتم تنفيذ الحوار في إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) الذي سمّى المشروع الحوكمة والتمويل لقطاع المياه المتوسطي بدعم مالي الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية (Sida) ومشروع إدارة متكاملة ومستدام.....ة للمياه - آلية دعم حتى عام 2020 والممول من الاتحاد الأوروبي (SWIM-H2020 SM).

تمويل المياه في لبنان:

سياق الحوار ووثوق الصلة بالسياسات

إن حكومة لبنان على دراية وعلم تام بالتحديات المالية التي يواجهها قطاع المياه والدولة وعكفت على النظر في الإشراك المحتمل للقطاع الخاص بما في ذلك البنوك لتُساعد على الاستدامة المالية للقطاع وتلبية احتياجات المياه للدولة.

في الحقيقة، تعتبر الاستثمارات المرجوة والضرورية لتطوير بنية تحتية مُخطط لها وتشمل تدخلات مرتبطة بالإدارة "أكثر ليونة" (مؤسساتية، تعرفة، إصلاحات قانونية وتنظيمية) على أنها هامة وملموسة تصطدم وتقف أمامها معوقات مالية شديدة. وتقدّر الحكومة بأن مساهمات مالية من خلال موازنة الدولة والمساعدة الرسمية للتطوير والتنمية لن تكون كافية لتغطية احتياجات القطاع.

وقد تم بالفعل بذل جهود مضنية لمواجهة تحديات البيئة التمكينية ذات العلاقة (وبشكل أساسي ما يتعلق بالحوكمة) تجاه تطوير مشاركة القطاع

ومن أكثر الأمثلة البارزة هو القانون 48 تنظيم علاقات القطاع العام بالقطاع الخاص والذي سنّه وأقره البرلمان (7 أيلول 2017) ولا تزال موافقة مجلس الوزراء على قانون المياه (7 تشرين ثاني 2017) بانتظار مصادقة البرلمان (حالة القانون حتى كانون أول 2017).

ومع ذلك لا نزال العراقيل والعوائق مستمرة بدرجة من الأهمية وتتعلق بــــز

-) عدم الثبات واليقين المؤسسي ويُعزى ذلك أساساً إلى التأخر في و/أو محدودية إنفاذ القانون بخصوص ترشيد قطاع المياه؛
 - ب) محدودية القدرات الإدارية ضمن السلطات العامة ذات الصلة، و
- ج) مخاطر سياسية وتجارية عالية تشمل معدلات تحصيل منخفضة ومحدودية استرداد الكلفة ولربما يحول دون التشجيع على إشراك القطاع الخاص.

علاوة على ذلك، وكلما كان الترابط الفاعل أكبر فيما بين الكيانات الحكومية تكون الحاجة لوجود القطاع الخاص (ويشمل البنوك) وكذلك المجتمع المدني من أجل إنشاء فهم مشترك حيال مشاركة القطاع الخاص، والفرص والمخاطر التابعة عنَّ مثل ذلك الإشراك بالإضافة إلى التدابير والإجراءات الضرورية تتضافر للتغلب على العقبات القائمة.

لقد انطلقت بالفعل عملية التشاور مع القطاع الخاص والبنوك في لبنان بواسطة الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط "GWP-Med" / منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" وذلك منذ عام 2010 وذلك أثناء حوار السياسة حول إدارة متكاملة لموارد المياه والذي تم تنفيذه في إطار مكوّن منطقة البحر الأبيض المتوسط لمبادرة المياه التابعة للاتحاد الأوروبي (MED EUWI).

إن إشراك البنوك في عملية التشاور تمثّل ابتكار واستحداث جديد في الدولة ومن الممكن أن يُساعد هذا الأمر على إحراز استدامة مالية لقطاع المياه. وهذا ما أعربت عنه باهتمام أيضاً وزارة الطاقة والمياه (MEW) بأنه إلى جانب مشاريع البنية التحتية الضخمة والواسعة النطاق التي سيتم تنفيذها عبر إشراك القطاع الخاص فالوزارة تحرص أيضاً على إتباع ذات النهج في تتفيذها لمشاريع صغيرة الحجم بدعم من البنوك التجارية شبيهاً لما تم تنفيذه بالفعل في إطار عمل البنك المركزي للبنان (بنك لبنان) من آليات خضراء للتمويل. وبشكل خالص، فإن العمل البيئي اللبناني (LEA) يقدم فُرصاً للتشجيع على وتعزيز مشاريع متعلقة بالمياه تُركِّز على اقتصاد وكفاءة المياه.

تحديات مالية

أزمات اللاجئين السوريين

أدوار ومسؤوليات في حالة تغير مستمر

عدم كفاية القدرات المؤسساتية

تحديات قطاع إطار عمل تشريعي غير مكتمل المياه

تحديات جغر افية-سياسية

طرق وأساليب حوكمة دون المستوى الأمثل

BARAGEA

والمستداه المياه اليه دعم حتى عام 2020 (SWIM-H2020 SM) ، رئيس مجلس إدارة الشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) ، معالي المهندس سيز ار أبي خليل – وزير الطاقة والمياه، د. فادي كومير – مدير عام الموارد الماتية "الهيدروليكية" والكهربائية في وزارة الطاقة والمياه، السيد/ ماريو الخوري، بنك لبنان المسركزي، السيدة المياسون، الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية (Sida).

لقد كان عام 2017 عاماً هاماً لإطار العمل

التشريعي المتعلق بكل من مشاركة القطاع

الخاص (PSP) وقطاع المياه مع المصادقة

على القانون لتنظيم مشاركات القطاع العام

من قبل مجلس الوزراء والذي لا يزال قيد

إن رغبة واستعداد الحكومة لتحسين بُنية

الحوكمة الضرورية لجنب استثمارات القطاع

الخاص إلى القطاع قد ظهر جلياً وانعكس بكل

محدودية القدرات الفنية

المصادقة عليه من قبل البر لمان.

وضوح في قانون المياه الجديد.

والقطاع الخاص، والموافقة على قانون المياه

سكاولوس، مسؤول فريق مشروع الإدارة المتكاملة والمسكاولوس، مسؤول فريق مشروع الإدارة المتكاملة

تدهور أو عدم وجود بنية تحتية

حوار حول السياسة الوطنية للمياه: لأجل ماذا؟

لقد كان الهدف الرئيسي لحوار السياسة للشراكة العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط "GWP-Med" / مشروع إدارة متكاملة ومستدام ــــــــــة للمياه – آلية دعم حتى عام 2020 SM" 42020 SM" حول حوكمة وتمويل المياه في لبنان من أجل زيادة الوعي حيال البيئة التمكينية لإشراك أسلم وأمتن للقطاع الخاص في البنية التحتية للمياه مع التركيز على قطاع البنوك، ومن أجل تحديد الحوافز الضرورية واللازمة لتوسعة وزيادة أموال الحساب البيئي في بنوك لبنان، وبشكل أساسي لتعزيز والتشجيع على استخدام موارد مياه غير تقليدية في القطاعات ذات العلاقة بالمياه (الزراعة، الصناعة، القطاع المحلي المنزلي، السياحة). إضافة إلى ذلك، يهدف الحوار إلى دعم عمل مرافق خدمة المياه.

وفي خضم هذا السياق ومن هذا المنطلق، ساعد الحوار كل من وزارة الطاقة والمياه اللبنانية والبنك المركزي للبنان في جهودهم المستمرة والمتواصلة نحو إدارة وتميل أكثر استدامة لموارد المياه في الدولة.

وبشكل خاص، ركّز على صياغة وإعداد:

- التقرير الوطني بعنوان "حوكمة المياه في لبنان: التغلّب على التحديات التي تواجه مشاركة القطاع الخاص" والذي يهدف لأن يتم استغلاله والاستفادة منه كأداة في أيدي صانعي السياسات وكمرجع حول مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه بالدولة؛
- المعابير الفنية لآلية تمويل خضراء تخص مشاريع مياه مقبولة بنكياً وفقاً للإجراء البيئي اللبناني التابع لبنك لبنان المركزي بحيث تسمح تلك الآلية للبنوك التجارية بتقديم قروض بمعدلات فائدة أقل للمشاريع المتعلقة بكفاءة المياه مثل معالجة المياه العادمة، وتجميع مياه الأمطار، تجهيز ات مستدامة للمياه، إلخ.
- نوع المشاريع صغيرة الحجم والتي بالإمكان اختيار هامن أجل إجراء تقييمات إضافية وتنفيذ حالات تجريبية من خلال القطاع الخاص/دعم البنوك، وهكذا فإنها تُساهم من خلال "التعلم بالممارسة" لأن يكون هنالك فهماً مشتركاً للظروف والشروط التمكينية الخاصة بمشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه.

وتضمن الحوار اهتمام وعناية واجبة لمسائل رئيسية شاملة لعدة مجالات بما في ذلك أهمية مراعاة النوع الاجتماعي والمؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وكذلك الحاجة إلى مراعاة المعابير الاجتماعية-الاقتصادية مثل القدرة على تحمّل التكاليف والاستعداد للتفع. وتم العمل على دمج هذه المسائل في كل من التقرير الوطني وفي التشاورات مركِّزين على دور البنوك الخاصة و على تطوير المعابير الفنية لمشاريع المياه وفقاً للعمل البيئي اللبناني (LEA). وبقيامنا في إشراك أكثر من 110 من أصحاب المصلحة، فقد استند الحوار على تشاورات أصحاب مصلحة متعددين بحيث وجّهت وأكدت صحة تطوير العمل الفني خطوة-بخطوة.

وكانت الدعائم والركائز الرئيسية للعملية عبارة عن ثلاث ورشات عمل للتشاور والتي أسهمت تباعاً في:

- (أ) إطلاق والشروع في حوار حول تعزيز احتمالية وإمكانية مشاركة القطاع الخاص في البُني التحتية في لبنان مع التشديد على أهمية دور البنوك وتضع أسس للعمل الفني الذي سيتم إجراؤه والقيام به (آذار 2017).
- (ب) عرض ومناقشة نتائج تتعلق بالتقرير الوطني ومسودة مجموعة المعابير الفنية الخاصة بتمويل مشاريع المياه وفقاً لآلية العمل البيئي اللبناني (LEA) التابعة لبنك لبنان المركزي (تشرين أول 2017)؛

"وما نقوم بعمله اليوم يعتبر خطوة هامة

للأمام ومُخرجاً مباشراً لجهودنا المترابطة

والمتسقة في استكشاف احتمال وإمكانية

لمشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه،

العالمية للمياه – البحر الأبيض المتوسط

"GWP-Med"، المكوّن المتوسطي

لمبادرة مياه الاتحاد الأوروبي، منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"

وكافة أصحاب المصلحة اللبنانيين الذين

الحوار". وبهذه الكلمات التي أُلقاها د.

فادي كومير - مدير عام الموارد المائية

بالنيابة عن معالي المهندس سيزار أبي

خليل - وزير الطاقة والمياه، أقر بالقيمة

المضافة للحوار أثناء الجلسة الافتتاحية

لورشة العمل الثالثة للتشاور.

"الهايدر وليك" والموارد الكهر بائية متحدثاً

شار كوا بكل نشاط وفعالية في هذا

وهذه الجهود قد بدأت بالفعل في عام

2009 بمساعدة ومساهمة الشراكة

(ج) عرض التقرير النهائي (تشرين ثاني 2017) وتعزيز ودفع النقاش حول إعداد وصياغة معابير فنية لمشاريع المياه وتشمل المجالات

وقد اشترك أصحاب مصلحة رئيسيين في العملية التي ضمت هيئات حكومية، مؤسسات مياه، قطاع خاص يشمل شركات وبنوك، منظمات إقليمية ودولية ومانحين، مؤسسات أكاديمية بالإضافة إلى المجتمع المحلي. إن الزخم البنّاء والإيجابي الذي تمثَّله التطورات في التشريعات المتعلقة بمشاركات القطاع العام مع القطاع الخاص والمتعلقة بقطاع المياه قدّمت وأعطت تعزيز وحشد لعملية الحوار والنتائج.

علاوة على ذلك، فقد كانت التغنية الراجعة التي تم تلقيها بشكل خاص من البنوك طيلة مدة النشاط أمراً ذا أهمية كبيرة وحاسمة لإعداد وصياغة المعايير وذلك بسبب خبرتهم في دعم مشاريع بيئية تابعة لآليات تمويل خضراء قائمة لبنك لبنان المركزي وكذلك فهمهم للأسواق ذات العلاقة بالمشاريع البيئية.

صورة الحوار: منهجية - حوار السياسات

و المن 110 من أصحاب المصلحة الرئيسيين الستركوا

3 ورش عمل حول السياسات اجتماعات ثنائية / متعددة الأطراف تعليقات وملاحظات مكتوبة طيلة العملية

فريق خبراء متعدد التخصصات

كيف؟ تحليل فنّي متعدّد التخصصات جمع بيانات رئيسية وثانوية مراجعة وتحديث وفقاً لمُدخلات أصحاب المصلحة مُدخلات من أصحاب المصلحة

ما هي النتائج الرئيسية لحوار السياسات؟



ورشة العمل الثانية للتشاور، بيروت، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

علاوة على ذلك، فإن إعداد وصياغة المعايير الخاصة بمشاريع مياه مقبولة بنكياً وفقاً لنطاق إدارة موارد المياه غير تقليدية ومع العناية والاعتبار الواجب للمجالات الاجتماعية-الاقتصادية تُساهم أيضاً بالجهود القائمة لبنك لبنان المركزي والبنوك الخاصة من أجل تعزيز

إن العمل الفني الذي ركّز على الظروف التمكينية الضرورية لنجاح مشاركة القطاع الخاص

في لبنان يتماشى ويتفق بشكل كامل مع عملية الإصلاح الجارية في قطاع المياه وكذلك إطار

العمل القانوني المحسن والمطوّر لمشاركات القطاع العام مع القطاع الخاص (PPPs).

كفاءة قطاع المياه من خلال آلية التمويل الأخضر التابعة للعمل البيئي اللبناني (LEA).

لقد أثبت وأكّد الحوار من خلال تشاورات أصحاب المصلحة، التحليل المُشار إليه، من بين أمور أخرى، على المسائل الرئيسية التالية:

- إنه لمن المتوقع من تنفيذ وتطبيق قاتون مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص والذي تمت المصادقة عليه حديثاً إيجاد وخلق شفافية من خلال وضع وتحديد تفاصيل آلية طرح المناقصات والتي تضم إشراك كافة أصحاب المصلحة، وكذبك العناصر الرئيسية لاتفاقية مشاركة
- وفقاً للقانون، فإن المجلس الأعلى للخصخصة و الشر اكة يتولى وظائف وحدة مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص وسيتألف وتتكون هذه الوحدة من خبراء في مشاركات القطاع العام مع القطاع الخاص في مجالات التمويل والتفاوض والتعاقد. وستكون هذه الوحدة مسؤولة أيضاً عن صياغة برنامج شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص الذي سينشئ ويؤسس مصداقية والتزام الحكومة اللبنانية تجاه مشاريع مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص قيد التنفيذ وتقدم على هذا الأساس ارتياح وطمأنينة للمستثمرين.
 - لا تزال وظائف تنظيمية ورقابية هامة بحاجة لأن تكون في مكانها الصحيح قبل وأثناء عملية تقديم مشاركة القطاع الخاص. وعلى نحو خاص، فإن القدرات ضمن مؤسسات المياه والصرف الصحي (WSEs) بحاجة لأن يتم دعمها وتعزيزها من أجل أن تكون قادرة على التعامل بفعالية مع مشاركة القطاع الخاص (PSP).
- تخصيص وتوزيع أدوار ومسؤوليات فيما بين الحكومة والمؤسسات العامة للمياه والسلطات المحلية فيما يتعلق رئيسياً بالإشراف على الأداء والتنفيذ والالتزامات التعاقدية للقطاع الخاص، جلها بحاجة لأن تكون معرّفة على نحو أفضل. إن انعدام الوسائل والقدرات ضمن الإدارات العامة يقود إلى إعادة تخصيص وتوريع للمسؤوليات كأمر واقع ويزيد من الحيرة والتعقيد المؤسساتي.
- إن المخاطرة التجارية عالية في ضوء الأداء الحالي لمؤسسات المياه والصرف الصحي (WSEs). وبشكل خاص، فإن الضعف في معدلات استرداد الكلفة يقيّد إمكانية تحقيق القطاع الخاص للأرباح.
- إن التعرفات المطبقة ومعدلات التحصيل المتعلقة بمياه الشرب لا تتيح ولا تسمح باسترداد التكاليف حتى التشغيلية منها. ومن الممكن أن يُساعد فرض رسوم على خدمات الصرف الصحي من جلب إمكانية واحتمال الحصول على إيراد ويدعم القدرات المالية لمؤسسات المياه والصرف الصحي (WSEs) وبذلك يكونوا مسؤولين عند الخدمة. لقد تم حديثاً تطبيق التعرفات المتعلقة بخدمات الصرف الصحى كرسم رمزي مقطوع على كافة مستخدمي المياه في الدولة وذلك بارتفاع بسيط على كافة المشتركين الموصولين بشبكات المياه العادمة والذين تتم معالجة مياههم في محطة معالجة المياه العادمة.
 - وتعتبر المخاطر السياسية على الصعيدين المحلي والإقليمي أمراً هاماً بسبب الوضع المضطرب في المنطقة.
- توجد هناك مصلحة هامة من البنوك التجارية لدعم مشاريع كفاءة المياه باستخدام آليات التمويل الأخضر القائمة والموجودة (مثل العمل البيئي اللبناني من بنك لبنان المركزي)؛ وبسبب إدارة المياه بفعالية والتي أقرت وتم الاعتراف بها على أنها مسألة رئيسية للبنان. ومع ذلك، فهنالك مخاوف حيال بطء وانخفاض معدل العائد على الاستثمار لمثل تلك المشاريع الأمر الذي قد يثبط ولا يشجّع المستثمرين.
 - وهنالك إمكانية واحتمالية بأن تصبح الشركات الخاصة والبنوك منخرطة ومشتركة على نحو أكبر من خلال بند ومكوِّن مسؤوليتهم الاجتماعية (CSR) وكذلك أيضاً باستكشاف أين يمكن أن تتلاقى مصالح أصحاب المصلحة مع مصالح أعمالهم التجارية.
- ويُعد حالياً إشراك أصحاب المصلحة والتشجيع على مشاركة القطاع العام في عملية صناعة القرار أمراً يُمارس على نحو ضعيف وبالعادة يُترك لمبادرة والتزام مانحي/مروجي مشروع ما.
- ويأخذ التحليل الاجتماعي بالاعتبار المسلكيات والأنماط السلوكية المتعلقة بإدارة المياه ولا يتم تنفيذ الخدمات عادةً من منظور يراعي النوع الاجتماعي، و على الرغم من ذلك فإنه أمر أسيسي و هام لدعم جهود التواصل وزيادة الوعي.